

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

AUTORITÉ DE RÉGULATION DE LA POSTE ET DES  
COMMUNICATIONS ÉLECTRONIQUES



التقرير  
السنوي

20  
20

01، شارع قدور رحيم حسين داي - 16005 - الجزائر  
01, Rue Kaddour Rahim - Hussein Dey - 16005 - Alger - Algérie

الهاتف : + 213 (0) 23 77 16 64 / + 213 (0) 23 77 16 67

الفاكس : + 213 (0) 23 77 25 73

البريد الإلكتروني : info@arpce.dz

[www.arpce.dz](http://www.arpce.dz)

**سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية**

**AUTORITÉ DE RÉGULATION DE LA POSTE ET DES  
COMMUNICATIONS ÉLECTRONIQUES**



**التقرير  
السنوي**

**20  
20**



## الفهرس

5

تمهيد

7

الفصل الأول

### سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية أداة للضبط المرن

- 7 1.1. المهام
- 8 2.1. التنظيم

الفصل الثاني

10

### أسواق البريد والاتصالات الالكترونية

#### 1. سوق الاتصالات الالكترونية

- 10 1.1.1. فاعلو سوق الاتصالات الالكترونية
- 11 2.1.1. مشتركو وزبائن سوق الاتصالات الالكترونية
- 14 3.1.1. المؤشرات الاقتصادية

#### 2. سوق البريد

- 16 1.2.1. فاعلو سوق البريد
- 16 2.2.1. مؤشرات سوق البريد
- 18 3.2.1. المؤشرات الاقتصادية

الفصل الثالث

### لوائح سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية الآراء والتوصيات

19

#### 1.1.1. مشاريع نصوص تنظيمية تتعلق بقطاع البريد و الاتصالات الالكترونية

- 19
- 21 2.1.1. تنفيذ محمولية الأرقام النقالة

#### 3.1.1. دراسة طلبات تجديد رخص إقامة و استغلال الشبكات وتوفير خدمات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور

- 22 4.1.1. تعديل فهارس التوصيل البيئي المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاصة لمتعاملي الهاتف الثابت والنقال
- 22



23

## قرارات سلطة الضبط

**1. IV. تسليم تراخيص لإقامة و/أو استغلال شبكات الاتصالات الالكترونية و توفير خدمات الاتصالات الالكترونية، وتراخيص الشبكات الخاصة وكذا تراخيص**

**توفير خدمات و أداءات البريد**

23 1.1. IV. قطاع البريد

23 2.1. IV. قطاع الاتصالات الالكترونية

**2. IV. ترخيص التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع (4G)**

**3. IV. تسيير الذبذبات**

**4. IV. منح الأرقام القصيرة و الطويلة**

25 1.4. IV. الأرقام القصيرة و الطويلة (non E. 164)

25 2.4. IV. الأرقام القصيرة و الطويلة التي تمّ الغاؤها

**5. IV. المصادقة على التجهيزات الطرفية للاتصالات**

**الالكترونية والمنشآت الاسلكية الكهربائية**

**6. IV. التوصيل البيئي، الدراسة، التعديلات، الموافقة على**

**الاتفاقيات والفهارس**

**7. IV. العروض الدائمة و الترويجية لمتعاملي الهاتف الثابت**

**و النقل**

28 1.7. IV. العروض التعريفية الدائمة و الترويجية لجزء الثابت

28 2.7. IV. العروض التعريفية الدائمة و الترويجية لجزء النقل (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع)

**8. IV. تعزيز نشاط التنظيم**

28 1.8. IV. إجراء تسوية النزاعات

29 2.8. IV. تعريف المشترك النشط في صيغة الدفع المسبق لعروض خدمات الهاتف النقل

29 3.8. IV. الإجراء المحدد لشروط استغلال الخدمات البريدية الخاضعة لنظام التصريح البسيط

30 4.8. IV. إجراء دراسة شكاوى المشتركين

**9. IV. المراقبة والاشراف**

30 1.9. IV. مراقبة ومتابعة الخروقات التي يرتكبها متعاملو البريد و الاتصالات الالكترونية

32 2.9. IV. الشكاوى المتعلقة بالتشويش

32 3.9. IV. شكاوى الخواص المتعلقة بالتعرض للحقول الكهرومغناطيسية



## تمهيد

من ناحية أخرى، وفي إطار استراتيجيتها القائمة على مرافقة تطور المنشآت القاعدية وتحسين جودة الخدمة لشبكات متعاملي الهاتف النقال، خصّصت سلطة الضبط لكل من المتعاملين الثلاثة، خمسة (5) ميغاهيرتز في الحزمة 2100 ميغاهيرتز. ستسمح هذه الذبذبات للمتعاملين بتحسين جودة الخدمة في شبكاتهم وبالتالي الاستجابة لتوقعات المستخدمين والمؤسسات. وبالموازاة مع ذلك، أطلقت سلطة الضبط حملات مراقبة التغطية وجودة الخدمة لشبكات الهاتف النقال.

ومواصلة لسياسة الانفتاح الخاصة بها ورقمنة خدماتها، وضعت سلطة الضبط عدة إجراءات لا تهدف فقط إلى تبسيط طلبات توفير الخدمات ووضعها على الانترنت، وإنما أيضا لأن تكون في الاستماع للمشاركين. ففي هذا السياق، يُعد إجراء معالجة شكاوى المشاركين مثلا على ذلك، إذ أنه يُمكن المشاركين من إيداع الشكاوى عبر الانترنت على الموقع الإلكتروني لسلطة الضبط، ومرافقتهم في التكفل بها، كما يُعدّ إجراء تسوية النزاعات بين المتعاملين أنفسهم وما بين المتعاملين والمشاركين مثلا آخر.

**لقد** واصل قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية تسجيل حيوية خلال سنة 2020 وهذا في ظل أزمة صحية عالمية. هذه الأزمة مكنتنا من استشراف مستقبل مغاير سواء من حيث طريقة العيش والعمل والدراسة ... فلقد بين قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية قدرته على التكيف مع هذا النوع من الأوضاع والاستجابة للمتطلبات المتنامية للتواصل، لضمان استمرارية النشاطات (الصحة والتربية و العمل والتجارة، إلخ) ضمن سياق الجائحة.

إن كانت الأزمة الصحية قد فرضت تغييرا في الاستخدامات، فإنها أدت أيضا إلى اللجوء المتزايد إلى شبكات الاتصالات الإلكترونية والتي أثبتت مدى قدرة تكيفها ومنحائها التصاعدي لتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين و المؤسسات في التواصل. على سبيل المثال، سجل النطاق الترددي الدولي ذروة 1,71 تيرابايت في الثانية مقابل 1,15 تيرابايت في الثانية في سنة 2019، أي معدل نمو قدره 48,70%. كذلك فإنّ البيانات المستهلكة في شبكات الهاتف الثابت والنقال والتي قُدّرت بـ 3,4 مليار جيجا أوكت في سنة 2019، قد انتقلت إلى 4,1 مليار جيجا أوكت في سنة 2020، مُسجلة بذلك ارتفاعا قدره أعلى من 20%.



المستهلك والمتعاملين مع الحرص على احترام المعايير التقنية والاقتصادية. بالإضافة لذلك، تمت استشارة سلطة الضبط حول مشاريع نصوص تنظيمية تُوَظِر هذه الأسواق والتي أبدت بشأنها آراء وتوصيات.

إن هذا التقرير الذي أعدته سلطة الضبط تطبيقاً للمادة 13 النقطة 14 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، يُقدم مؤشرات وأرقام من شأنها إعطاء نظرة شاملة حول نشاطات القطاع للسلطات العمومية والهيئات التشريعية. كما أنه يُشكل وسيلة فعلية للمساعدة على صياغة السياسات القطاعية.

لا يُستثنى الشق البريدي من هذا التطور. بالفعل، عرف هذا الشق في سنة 2020 ارتفاعاً معتبراً فيما يخص إرسال المواد البريدية مع نسبة تطور بلغت 33,22% بالنسبة للبريد السريع الدولي و 22,72% بالنسبة للنظام الداخلي. ويرجع ذلك بالأساس إلى التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لمكافحة انتشار الجائحة، والتي ساهمت من جهة في اللجوء أكثر فأكثر إلى المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال البريد السريع الدولي ومن جهة أخرى مضاعفة عمليات البيع عبر الانترنت وتسليم السلع فيما يتعلق بالنظام الداخلي.

وعلى المستوى الاقتصادي، استطاع قطاع البريد والاتصالات الالكترونية في سنة 2020 الإبقاء على مستوى أداءات مُرضية فيما يخص الاستثمارات ومناصب الشغل والمداخيل المحققة.

تعكف سلطة الضبط على الاستفادة من هذه الوضعية الاستثنائية وما نجم عنها من سلوكيات جديدة، وطرق اتصال حديثة، وطرق جديدة للحوكمة، لإرساء دورها كمنظم لسوق البريد والاتصالات الالكترونية وتسهيل نموها.

كما واصلت سلطة الضبط مهامها في مواكبة التطور واستمرارية أسواق البريد والاتصالات الالكترونية بالسهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة لفائدة





## الفصل الأول

# سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية أداة للضبط المرن

الالكترونية، ناهيك على أنها مخولة من طرف القانون لصياغة كل توصية للسلطة المختصة قبل منح الرخص أو تعليقها أو سحبها أو تجديدها.

تتكفل سلطة الضبط كذلك بتحضير إجراء انتقاء المرشحين لاستغلال رخص الاتصالات الالكترونية، وبتقديم مساهمتها في إعداد التمثيل الجزائي في المفاوضات الدولية في مجال البريد والاتصالات الالكترونية.

**سلطة** ضبط البريد والاتصالات الالكترونية هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تتمثل مهمتها في تعزيز نمو القطاع من خلال نشاطات مختلفة، يستشيرها الوزير المكلف بالبريد والاتصالات الالكترونية لتحضير كل مشروع نص يتعلق بقطاع البريد والاتصالات الالكترونية، لاسيما تحضير النصوص التنظيمية ودفاتر الشروط. كما تبدي رأيها حول المسائل المتعلقة بالخدمة الشاملة للبريد والاتصالات

### 1.1. المهام :

بموجب المادة 13 من القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، تتمحور مهام سلطة الضبط حول ما يلي:

السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة وغير تمييزية في سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية،

الموافقة على عروض المراجع للتوصيل البيني،

الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين عندما يتعلق الأمر بالنفاذ وتقاسم المنشآت والتجوال الوطني،

تسوية النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين والمشاركين،

تخصيص الذبذبات لمعاملتي شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور في الحزم التي تمنحها لها الوكالة الوطنية للذبذبات ومراقبة استخدامها،



- ▶ إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين،
- ▶ منح التراخيص العامة لإنشاء و/أو استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية وتراخيص الشبكات الخاصة، وكذا تراخيص تقديم خدمات وأداءات البريد،
- ▶ السهر على توفير تقاسم منشآت الاتصالات الإلكترونية، في ظل احترام حق الملكية،
- ▶ المصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية طبقاً للمواصفات والمعايير المحددة عن طريق التنظيم،
- ▶ الحصول من المتعاملين على جميع المعلومات والإحصائيات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لها،
- ▶ السهر على حماية حقوق المشتركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية ومرتبقي البريد،
- ▶ نشر كل معلومة مفيدة لحماية حقوق المشتركين، وكذا القيام بحملات تنظيم تحسيسية وتوعوية لفائدة هؤلاء.

والاتصالات الإلكترونية بمهمة السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني، حيث أنها مكلفة بمتابعة ومراقبة مؤدي الخدمات الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور.

علاوة على ذلك، وبموجب أحكام المادة 30 من القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 1 فبراير سنة 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، تم تكليف سلطة ضبط البريد

## 2.1. التنظيم :

يتكون مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية من سبعة (7) أعضاء، من بينهم الرئيس، يُعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير الأول.

من أجل انجاز مهامها بصفة فعالة، زوّد القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 سلطة الضبط بهيئتين: المجلس باعتباره هيئة مداولات، والمديرية العامة باعتبارها هيئة تسيير.



تُسير المديرية العامة لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية من قبل المدير العام المعين من طرف رئيس الجمهورية. يشارك المدير العام، بصوت استشاري، في اجتماعات المجلس أين يقوم بدور الأمانة التقنية.

وبالتالي، يتشكل الهيكل التنظيمي لسلطة الضبط من مستويين: الأول استراتيجي ويصدر القرارات (المجلس)، والثاني عملياتي (المديرية العامة).

يتمتع المجلس بكل السلطات والصلاحيات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لسلطة الضبط بموجب أحكام القانون.

رئيس مجلس سلطة الضبط هو الأمر بالصرف الرئيسي، إذ يمكنه منح تفويض كلي أو جزئي من هذه السلطة للمدير العام بصفة أمر بالصرف ثانوي. يمكن أن تكون قرارات مجلس سلطة الضبط موضوع طعن أمام مجلس الدولة.

يتشكل هذا الأخير من:



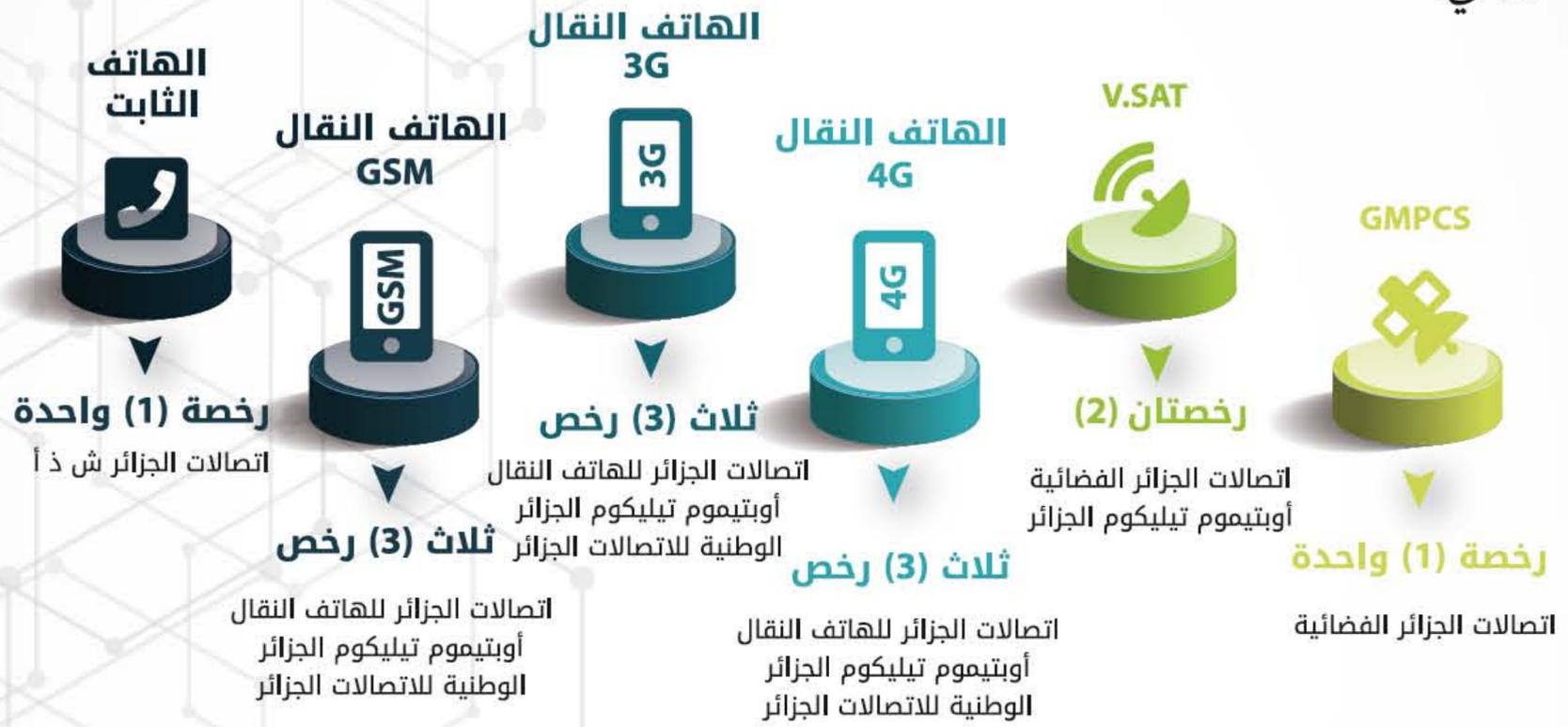
## الفصل الثاني

### أسواق البريد والاتصالات الالكترونية

#### 1.1. سوق الاتصالات الالكترونية :

#### 1.1.1. فاعلو سوق الاتصالات الالكترونية :

في 31 ديسمبر 2020، أحصى سوق الاتصالات الالكترونية ثلاثة عشر (13) رخصة موزعة كالآتي:



الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، بلغ العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة في 31 ديسمبر 2020، مائة وستة وثلاثون (136) ترخيصا موزعين كالآتي:

من جهة أخرى، وطبقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 15-320 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 2015، الذي يحدد نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيه اللاسلكية

#### خدمات الجيوتموقع بالراديو



#### خدمات الحوسبة السحابية



#### خدمات الأوديوتاكس



#### خدمات توفير النفاذ إلى الانترنت



#### خدمات الشبكة الخاصة



#### خدمات نقل الصوت عبر الانترنت (VOIP)



#### خدمات مراكز النداء



## 2.1.1. مشتركو وزبائن سوق الاتصالات الالكترونية :

ضمن الحظيرة الاجمالية المقدرة بـ 50,34 مليون مشترك في شبكات الثابت والنقال، يمثل الهاتف النقال نسبة 90,50 % من الحظيرة الاجمالية، مقابل 9,50 % فقط بالنسبة للهاتف الثابت.

وبالمقارنة مع السنة الماضية، عرف عدد المشتركين في شبكات الثابت والنقال ارتفاعا طفيفا نسبته 0,60 %، حيث انتقل من 50,04 مليون مشترك في نهاية سنة 2019 إلى 50,34 مليون في نهاية سنة 2020.

مشتركو شبكة الثابت

09,50%



90,50%

مشتركو شبكات النقال

هيكل الحظيرة الاجمالية للهاتف بالجزائر (سنة 2020)

2020	2019	2018	حظيرة المشتركين
4 784 306 %09,50	4 616 310 %09,22	4 348 154 %08,44	مشتركو شبكة الثابت
45 555 673 %90,50	45 425 533 %90,78	47 154 264 %91,56	مشتركو شبكات النقال
<b>50 339 979</b>	<b>50 041 843</b>	<b>51 502 418</b>	مجموع المشتركين في شبكات الثابت والنقال

المصدر: اتصالات الجزائر بالنسبة لحظيرة مشتركو الثابت/ حظيرة المشتركين النشيطين بالنسبة لمشتركو الهاتف النقال.

### • حظيرة مشتركو الهاتف الثابت :

مشترك في السنة الماضية. هذا التطور لحظيرة المشتركين رفع نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت من 63,09 % إلى 65,27 %.

مع النمو السنوي البالغ 3,64 %، ارتفعت حظيرة مشتركو شبكات الهاتف الثابت إلى 4,78 مليون مشترك في 31 ديسمبر 2020 مقابل 4,62 مليون



مجموع مشتركو الهاتف الثابت  
مشتركو السلكي  
مشتركو اللاسلكي  
تغلغل الأسر  
هيكل الحظيرة

المصدر: اتصالات الجزائر.



### • حظيرة مشتركى الانترنت الثابت :

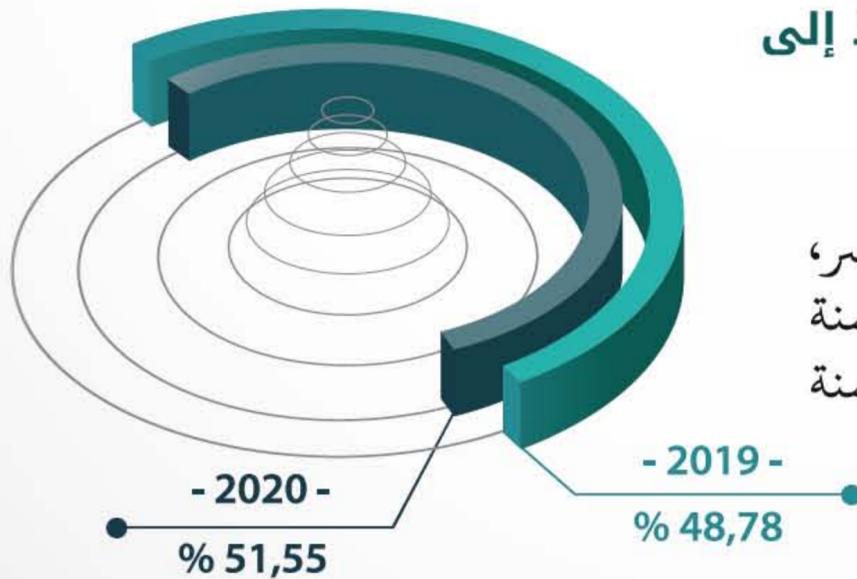


السلكي  
اللاسلكي  
مجموع النفاذ  
إلى الانترنت الثابت  
المصدر: اتصالات الجزائر.

يوصل سوق الانترنت الثابت نموه. مقارنة بسنة 2019، بلغت نسبة النمو 5,87% منتقلا من 3 569 176 مشترك إلى 3 778 801 مشترك. وحسب نوع التكنولوجيا، يشكل الانترنت السلكي الوسيلة الأساسية للنفاذ إلى الانترنت، إذ تتعلق بحوالي 68,10% من اجمالي مشتركى الانترنت الثابت، بحسب ما يبينه الجدول أعلاه.

الأساسية للنفاذ إلى الانترنت، إذ تتعلق بحوالي 68,10% من اجمالي مشتركى الانترنت الثابت، بحسب ما يبينه الجدول أعلاه.

### نسبة الاسر التي تمتلك النفاذ إلى الانترنت الثابت



فيما يخص نسبة نفاذ الأسر، فقد انتقل من 48,78% في سنة 2019 إلى 51,55% في سنة 2020.



## • حظيرة مشتركي الهاتف النقال :

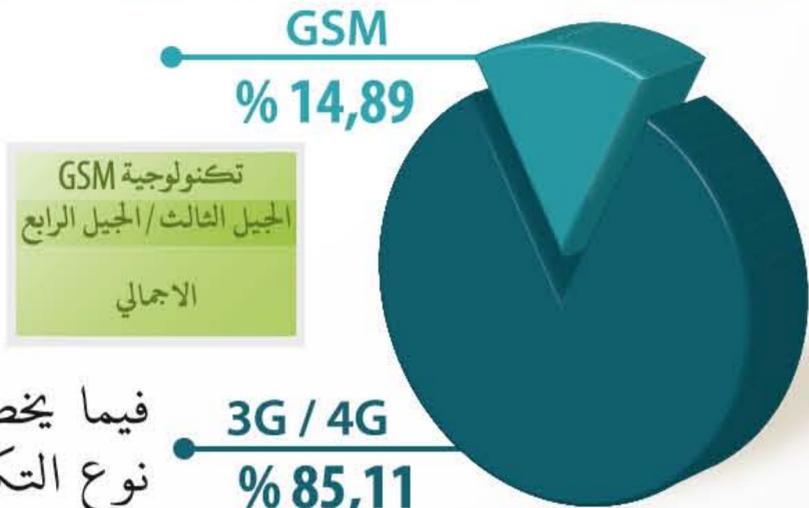


في 31 ديسمبر 2020، عرفت حظيرة الهاتف النقال بمختلف أنواع التكنولوجيا (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) ارتفاعاً طفيفاً تبلغ نسبته 0,29% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وبهذا استقرت الحظيرة بحدود 45,56 مليون مشترك نشيط حاملة الكثافة الهاتفية إلى 103,58% مقابل 103% في السنة الماضية، أي نمو صافي نسبته 0,58 نقطة.



## تطور عدد مشتركي الهاتف النقال GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع (2020-2010)

## • توزيع المشتركين حسب نوع التكنولوجيا :



فيما يخص توزيع مشتركي الهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا، نجد من بين 46 مليون مشترك في شبكات الهاتف النقال، 6,8 مليون مشترك نشيط في شبكة GSM (14,89%). أما ما تبقى من حظيرة المشتركين، أي 38,78 مليون مشترك نشيط في شبكتي الجيل الثالث والجيل الرابع (85,11%).



## • توزيع حصص السوق (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) لمتعاملي الهاتف النقال :



اتصالات الجزائر للهاتف النقال  
أوبتيكوم تيليكوم الجزائر  
الوطنية للاتصالات الجزائر

فيما يخص حصص السوق لعدد المشتركين بعنوان سنة 2020، يمتلك المتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال 41,65% من هذه الحصص يليه على التوالي كلا من المتعاملين أوبتيكوم تيليكوم الجزائر والوطنية للاتصالات الجزائر بـ 31,53% و 26,82% لكل منهما.

الوطنية للاتصالات الجزائر والوطنية للاتصالات الجزائر بـ 31,53% و 26,82% لكل منهما.

### II. 3.1. المؤشرات الاقتصادية :

دينار، و 404,42 مليار دينار دج من رقم الأعمال و 32 958 وظيفة مباشرة.

حقق قطاع الاتصالات الالكترونية بعنوان سنة 2020، أداء اقتصاديا مرضيا حيث بلغت استثماراته أكثر من 85 مليار

#### أ. الاستثمارات :

(النقال والثابت و GMPCS و VSAT). وفيما يخص الاستثمارات التقنية المتعلقة بتحديث وانتشار الشبكة، فقد بلغت 67,98 مليار دج، أي حصة 79,65% من الاستثمارات الاجمالية.

بعنوان السنة المالية 2020، قدرت الاستثمارات المحققة من طرف متعاملي الاتصالات الالكترونية بحوالي 85,95 مليار دج، 99,29% منها تم تحقيقها من طرف المتعاملين أصحاب الرخص

#### ب. رقم الأعمال :

الرخص (النقال، الثابت، GMPCS، VSAT). حقق المتعاملون أصحاب التراخيص رقم أعمال يقدر بـ 6,68 مليار دج.

خلال سنة 2020، حقق متعاملو الاتصالات الالكترونية رقم أعمال يبلغ 404,42 مليار دج، 98,3% منها حققها المتعاملون أصحاب

### تطور رقم أعمال الهاتف الثابت والنقال (2010-2020)



### • مداخيل شبكة الثابت :

في السنة المالية الماضية. أما بخصوص الإيراد الشهري المتوسط لكل مشترك، فقد بلغ 1978 دج/ الشهر.

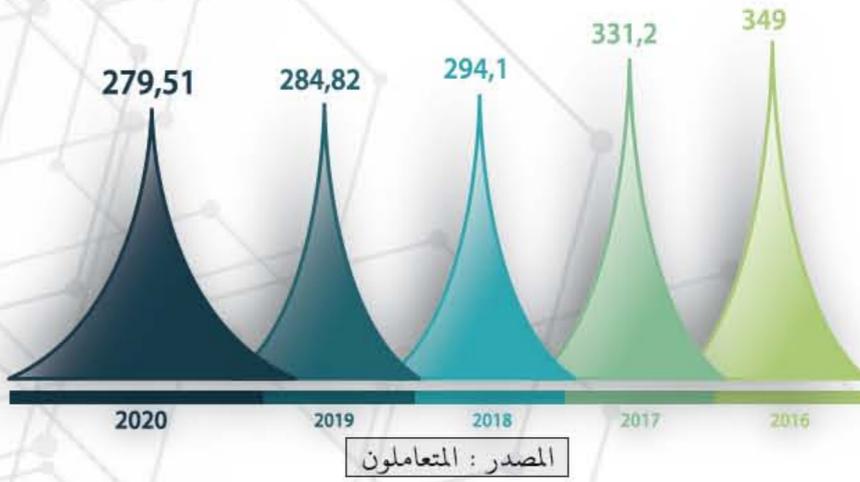
خلال السنة المالية 2020، بلغ رقم الأعمال الذي حققته اتصالات الجزائر 113,54 مليار دج، أي نسبة نمو بلغت 5,37 % بالمقارنة مع رقم الأعمال المحقق

2020	2019	2018	2017	2016
4 784	4 616	4 348	4 051	4 182
1 978	1 945	1 873	2 011	1 891
113,54	107,76	97,70	97,80	94,90

مشاركو الشبكة الثابتة (بالآلاف)  
الإيراد الشهري المتوسط (\*)  
رقم الأعمال (مليار دج)  
(\*) لكل مشترك للثابت (دج/ الشهر)

رقم أعمال و المشتركون / المصدر اتصالات الجزائر

### • مداخيل شبكة النقال :



رقم الأعمال (مليار دج)

خلال السنة المالية 2020، عرف سوق الهاتف النقال انخفاضا طفيفا لرقم الأعمال الخاص بمتعاملي الهاتف النقال بحوالي 1,90 %، منتقلا بذلك من 284,82 مليار دج تم تحقيقه في سنة 2019 إلى 279,51 مليار دج في سنة 2020.

### • مداخيل شبكة VSAT :

في سنة 2020، بلغ رقم الأعمال المحقق من طرف المتعاملين أصحاب رخص VSAT، 4,19 مليار دج مقابل 4,26 مليار دج في سنة 2019، أي انخفاض تقدر نسبته بـ 1,70 %.

### • مداخيل شبكة GMPCS :

خلال السنة المالية 2020، بلغ رقم الأعمال الذي حققه المتعاملون أصحاب رخص GMPCS 0,50 مليار دج مقابل 0,52 مليار دج في سنة 2019، أي انخفاض تبلغ نسبته 3,85 %.

### • مداخيل أصحاب التراخيص :

في سنة 2020، حقق المتعاملون النشيطون الخاضعون لنظام الترخيص رقم أعمال يُقدر بـ 6,68 مليار دج مقابل 8,01 مليار دج في سنة 2019، أي انخفاض تقدر نسبته بـ 16,60 %.

### ج. مناصب العمل التي تمّ خلقها من طرف متعاملي الاتصالات الالكترونية :



إلى غاية 31 ديسمبر 2020، بلغ عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف المتعاملين ومُقدّمي الخدمات الذين ينشطون في قطاع الاتصالات الالكترونية 32 958 منصب.

## 2. سوق البريد :

### 1.2. فاعلو سوق البريد :

في سنة 2020، أحصى سوق البريد في الجزائر 49 متعاملا بريديا من مختلف الأنظمة تم تسجيلهم على مستوى سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية مقابل 48 متعاملا تم إحصائهم في سنة 2019.



### 2.2. مؤشرات سوق البريد :

تتألف سوق البريد في الجزائر من ثلاثة أنظمة بريدية، اثنان منها مفتوحان للمنافسة :

#### نظام التصريح

يخضع إنشاء واستغلال و/أو توفير خدمات البريد السريع المحلي إلى نظام التصريح البسيط في حدود الأوزان التي ينص عليها التنظيم، بمعنى الوزن الذي يتجاوز 50 غرام.

#### نظام الترخيص

يتمثل البريد السريع الدولي الخاضع لنظام الترخيص في الجمع والترحيل والتوزيع السريع لوثائق وطرود بريدية واردة أو صادرة من وإلى الخارج

#### نظام التخصيص

يخضع لنظام التخصيص، إنشاء واستغلال وتوفير خدمات بريد الرسائل التي لا تتجاوز الوزن المحدد عن طريق التنظيم، وكذا الطابع البريدية وكل علامات التخليص الأخرى والحوالات البريدية وخدمة الصكوك البريدية. أسندت النشاطات الخاضعة لنظام التخصيص للمتعامل التاريخي 'بريد الجزائر'.

## أ. الشبكة البريدية والحركة لبريد الجزائر :

في سنة 2020، بلغ العدد الإجمالي لمكاتب البريد على المستوى الوطني 4053 مقابل 4000 في سنة 2019، أي بنسبة نمو بلغت 1,33%. أما الكثافة البريدية فقد قدرت بمكتب بريد واحد (1) لكل 10 385 ساكن في سنة 2020 مقابل مكتب بريد واحد (1) لكل 10 415 ساكن في سنة 2019. قُدِّر عدد المواد البريدية التي عالجهما بريد الجزائر في سنة 2020 بـ 155,01 مليون مادة مقابل 136,60 مليون مادة في سنة 2019، مسجلة بذلك نموا قُدِّر بأكثر من 13,48%.

يشمل نظام الترخيص في الاجمالي (7) متعاملين هم: (البريد السريع EMS، دي أش آل الدولي الجزائر DHL، فالكون إكسبراس الجزائر Falcon، يو بي اس الجزائر UPS، بريد أليانس غلوبال أكسبرس AGEM، كونكسلوغ Conexlog، أرامكس Aramex). من حيث الحجم، ارتفع عدد المواد المتبادلة دوليا إلى 33,22% في سنة 2020. تمثل السوق الجزائرية للبريد السريع الدولي 925 017 إرسال، أي 230 655 مادة إضافية في خلال سنة. يرجع نمو السوق في سنة 2020 بالأساس إلى تطور حجم إرساليات المتعاملين البريد السريع EMS (+87,44%) و دي أش آل دولي الجزائر DHL (+32,71%) بالمقارنة مع سنة 2019. يبيّن الجدول أدناه تطور حصص السوق فيما يخص حجم التبادل لسنتي 2019 و 2020.

## ب. نظام الترخيص (البريد السريع الدولي) :



▲ +33,22%

▼ -3,90%

إرسال، أي 230 655 مادة إضافية في خلال سنة. يرجع نمو السوق في سنة 2020 بالأساس إلى تطور حجم إرساليات المتعاملين البريد السريع EMS (+87,44%) و دي أش آل دولي الجزائر DHL (+32,71%) بالمقارنة مع سنة 2019.

يبيّن الجدول أدناه تطور حصص السوق فيما يخص حجم التبادل لسنتي 2019 و 2020.

من حيث حجم التبادل، بلغت حصص إرساليات المتعامل DHL 79,85% في سنة 2020، مسجلة انخفاضا بالمقارنة مع سنة 2019 (-0,3 نقطة)، يليه المتعامل EMS بـ 14,46% و فالكون بـ 3,23% و كونكسلوغ بـ 2,17% و أرامكس بـ 0,30% من حصص السوق.



تطور حصص السوق من حيث حجم التبادل

## ج. نظام التصريح البسيط (البريد السريع المحلي) :



في سنة 2020، سجلت إرسالات البريد السريع المحلي ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 22,72% أي 844 103 مادة مقابل 687 843 مادة في سنة 2019. من حيث حصص السوق، من بين 15 متعامل نشيط في سنة 2020، نسجل حصص سوق للمتعاملين الخمسة الأوائل كالاتي:

## 3.2. المؤشرات الاقتصادية :

### أ. الاستثمارات :

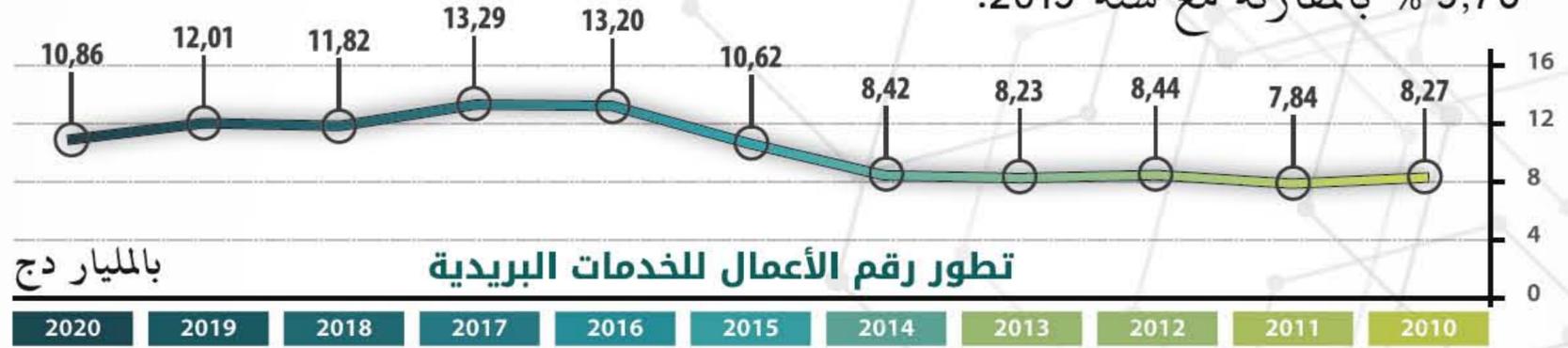
استثمارات المتعامل بريد الجزائر نسبة 98,51 % من المبلغ الإجمالي لاستثمارات متعاملي البريد.

في سنة 2020، تم استثمار أكثر من 14 مليار دج في قطاع البريد من طرف المتعاملين، أي ارتفاع نسبته 13,40 % بالمقارنة مع سنة 2019. يمثل مبلغ

### ب. رقم الأعمال :

#### • بريد الجزائر :

بلغ رقم أعمال الخدمات البريدية 10,86 مليار دج في سنة 2020، أي إنخفاض نسبته 9,76 % بالمقارنة مع سنة 2019.



#### تطور رقم الأعمال للخدمات البريدية

بالمليار دج

### • المتعاملون الممارسون للبريد السريع الدولي :

ارتفعت عائدات البريد السريع الدولي بـ 55,50 % ما بين سنتي 2019 و 2020، لتستقر بحدود 2,30 مليار دج، بعدما عرفت انخفاضا نسبته 1,04 % ما بين سنتي 2018 و 2019.



تطور حصص السوق من حيث العائدات الإجمالية

الجدول المقابل يعرض لمحة عن حصص السوق لكل متعامل من العائدات الإجمالية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2020.

### • المتعاملون الممارسون للبريد السريع المحلي :

عرفت عائدات السوق البريدية للبريد السريع المحلي زيادة تُقدَّر بـ 5,11 % في سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، محققة بذلك ارتفاعاً قُدر بـ 0,75 مليار دج.

### ج. مناصب العمل التي تمّ خلقها من طرف متعاملي البريد :

في سنة 2020، بلغ عدد الوظائف المرتبطة بالنشاطات البريدية 28 885 مقابل 29 228 في سنة 2019، أي تراجع قدرت نسبته 1,17 %.



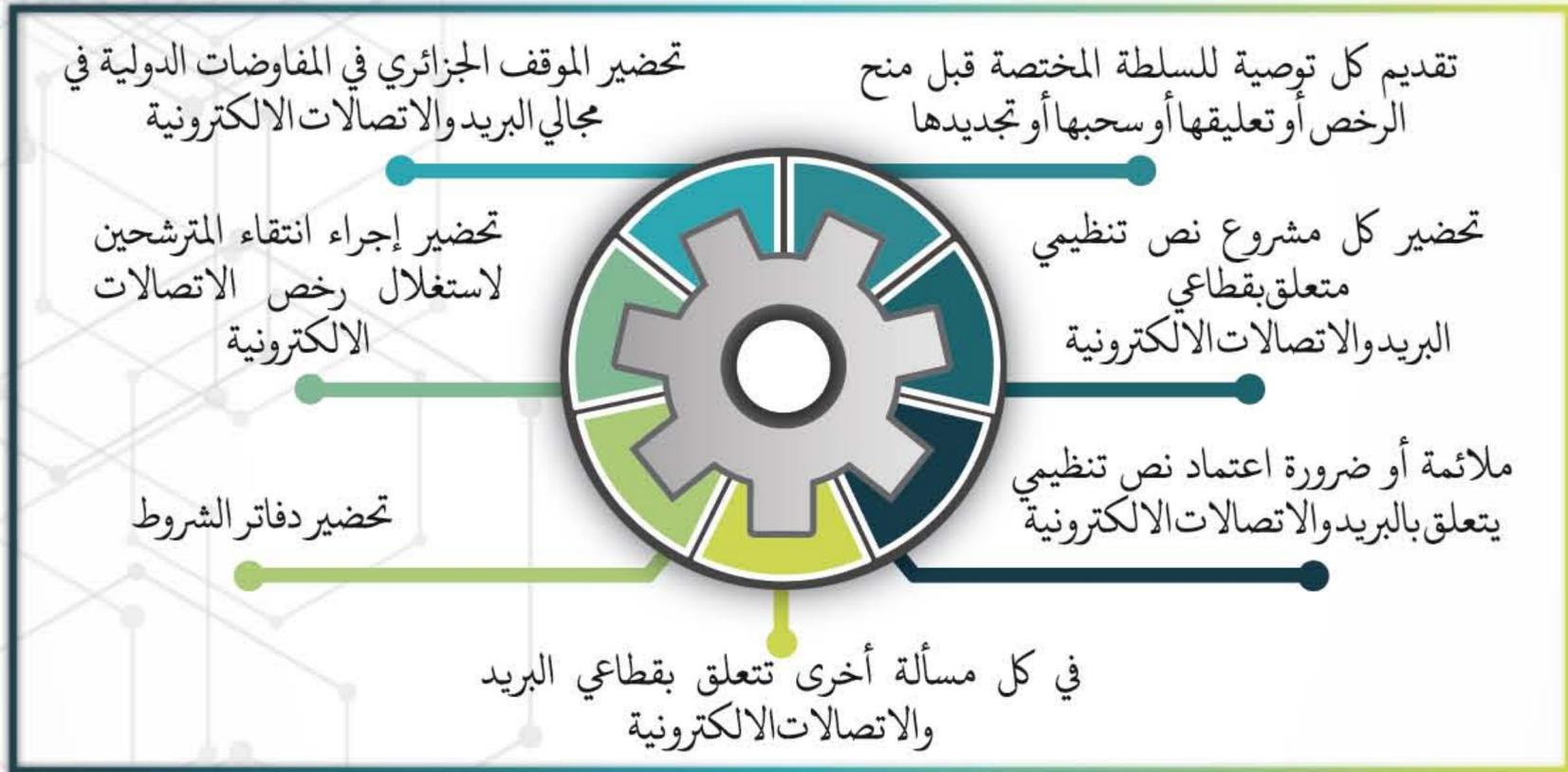
## الفصل الثالث

# لوائح سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية الآراء والتوصيات

## III. 1. مشاريع نصوص تنظيمية تتعلق بقطاع البريد و الاتصالات الالكترونية :

الوزير المكلف بالبريد والاتصالات الالكترونية سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية بخصوص ما يأتي:

علاوة على المهام المخولة لها بموجب القانون، وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو 2018، يستشير



أصدرت سلطة الضبط، في هذا الإطار، اللوائح الآتية:

الاتصالات الالكترونية وكذا انتشار المنشآت السلكية وشبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور على محاور الطرق والطرق السريعة مرهون بالحصول المسبق على رخصة استغلال شبكة الطرق التي تسلمها مختلف الهيئات بحسب الحالة.

المشارك وأقبية الملكيات غير المبنية لاحتياجات شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور. يأتي هذا المشروع تطبيقا لأحكام المادة 145 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المشار إليه سابقا. ينص مشروع المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه أن تركيب تجهيزات

15 جانفي 2020

01 اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط استغلال المجال العمومي أو استعمال الأجزاء المشتركة للعمارات الجماعية وفي الأقسام المخصصة للاستعمال



التوصيات موجهة لإثراء النموذج المقترح على مستوى المحتوى والشكل، وهذا بالاستناد على الخبرة التقنية والتنظيمية التي تمتلكها.

حول مشروع القرار المحدد لنموذج شهادة المطابقة لجهاز البريد الخاضع للمصادقة. تمثلت مساهمة سلطة الضبط في صياغة سلسلة من

02 جوان 2020  
**05** اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية

يأتي المشروع المذكور تطبيقاً لأحكام المادة 138 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 المشار إليه أعلاه.

حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفية تسليم ترخيص إقامة و/أو استغلال الشبكات الخاصة.

10 جوان 2020  
**06** اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية

لأحكام المادة 131 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المشار إليه أعلاه.

المحدد لشروط تسليم الترخيص العام لإقامة واستغلال وتوفير خدمات الاتصالات الالكترونية للجمهور. يأتي المشروع المذكور تطبيقاً

07 جويلية 2020  
**07** اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي

يأتي المشروع المذكور تطبيقاً لأحكام المادة 131 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المشار إليه أعلاه.

حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات المفتوحة للجمهور وعلى مختلف خدمات الاتصالات الالكترونية.

04 أوت 2020  
**08** اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لمواصفات المنظومات ذات المدى الضعيف المستعملة في إنشاء الشبكات الخاصة الداخلية اللاسلكية الكهربائية.

12 أوت 2020  
**09** اللائحة

تأتي هذه اللائحة لتحديد بعض النقاط التي تم التطرق إليها في القرار رقم 08/أخ/رم/س ض ب إي/ المؤرخ في 04 أوت 2020، المشار إليه أعلاه.

24 أوت 2020  
**10** اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفية المصادقة على التجهيزات الطرفية والمنشآت اللاسلكية الكهربائية.

17 نوفمبر 2020  
**16** اللائحة



الصلة.  
تأتي هذه اللائحة تبعا لطلب رأي إضافي تم تقديمه طبقا للمادة 14 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018.

المحدد لشروط تسليم الترخيص العام لاستغلال و/أو توفير خدمات الاتصالات الالكترونية للجمهور ومبالغ المقابل المالي والإتاوات والمساهمات السنوية ذات

25  
نوفمبر  
2020

17 اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي

على كل نوع من أنواع الشبكات المفتوحة للجمهور وعلى مختلف خدمات الاتصالات الالكترونية.

البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لنظام الاستغلال المطبق

02  
ديسمبر  
2020

18 اللائحة

المتضمنة رأي سلطة ضبط

كما أصدرت سلطة الضبط كذلك لائحتين في إطار القانون رقم 04-15 المؤرخ في الأول فبراير سنة 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين:

المتضمنة توصية سلطة الضبط حول النصوص التطبيقية للقانون رقم 04-15 المؤرخ في الأول فبراير سنة 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

31  
مارس  
2020

03 اللائحة

المتضمنة توصية سلطة الضبط حول مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لمبلغ المقابل المالي المطبق على مؤدي خدمات التصديق الالكتروني.

03  
ماي  
2020

04 اللائحة

## III. 2. تنفيذ محمولية الأرقام النقالة :

المتضمنة رأي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية حول تنفيذ محمولية الأرقام.

07  
ديسمبر  
2020

19 اللائحة

### III. 3. دراسة طلبات تجديد رخص إقامة واستغلال الشبكات وتوفير خدمات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور :

وما بين المدن وفي الحلقة المحلية للجمهور، الممنوحة لشركة اتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم.

لتجديد رخصة إقامة واستغلال الشبكة العمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية وتوفير الخدمات الهاتفية الثابتة الدولية،

**اللائحة 02** 25 فبراير 2020  
المتضمنة توصية سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية

الاتصالات الالكترونية الثابتة المفتوحة للجمهور، الممنوحة لشركة اتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم.

البريد والاتصالات الالكترونية حول مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن الموافقة على تجديد رخصة إقامة واستغلال شبكة

**اللائحة 15** 11 نوفمبر 2020  
المتضمنة رأي سلطة ضبط

### III. 4. تعديل فهارس التوصيل البيني المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاصة لمتعاملي الهاتف الثابت والنقال :

المتضمن طلب تعديل فهرس التوصيل البيني المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاص بالمتعامل اتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم للسنة المالية 2020-2021.

**اللائحة 11** 14 أكتوبر 2020

المتضمن طلب تعديل فهرس التوصيل البيني المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاص بالمتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال، شركة ذات أسهم للسنة المالية 2020-2021.

**اللائحة 12** 14 أكتوبر 2020

المتضمن طلب تعديل فهرس التوصيل البيني المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاص بالمتعامل أوبتيكوم تيليكوم الجزائر، شركة ذات أسهم للسنة المالية 2020-2021.

**اللائحة 13** 14 أكتوبر 2020

المتضمن طلب تعديل فهرس التوصيل البيني المتعلق بالشروط التقنية والتعريفية للعروض الخاص بالمتعامل الوطنية للاتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم للسنة المالية 2020-2021.

**اللائحة 14** 14 أكتوبر 2020



## الفصل الرابع

### قرارات سلطة الضبط

**1. IV. تسليم تراخيص لإقامة و/أو استغلال شبكات الاتصالات الالكترونية و توفير خدمات الاتصالات الالكترونية، وتراخيص الشبكات الخاصة وكذا تراخيص توفير خدمات و أداءات البريد :**

#### 1.1. IV. قطاع البريد :

منحت سلطة الضبط في سنة 2020:

تجديد ترخيصين (2) لاستغلال خدمات البريد السريع الدولي (CAI).

شهادة تسجيل (1) لاستغلال الخدمات البريدية الخاضعة لنظام التصريح البسيط.

كما سجّلت:

ترخيصين (2) لاستغلال خدمات البريد السريع الدولي التي لم يتم تجديدها، لعدم إيداع طلب التجديد من طرف المتعاملين طبقاً للتنظيم المعمول به (المادة 7 من دفتر الشروط الخاص بالبريد السريع الدولي التي تنص على أنه يجب إيداع طلب التجديد بنفس الشروط التي تم بها إيداع الطلب الأول وهذا في أجل مدته خمسة وأربعون (45) يوماً قبل انتهاء صلاحية الترخيص).

#### 2.1. IV. قطاع الاتصالات الالكترونية :

والاقتصادية ذات الصلة ووجود منافسة مشروعة بين مختلف المتعاملين ونحو المستخدمين، قامت سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية بدراسة وتسيير الملفات الخاضعة لنظام الترخيص.

في إطار المهام المخولة لها بموجب القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، والتي تهدف إلى ضمان استمرار خدمات الاتصالات الالكترونية، احترام المعايير التقنية

#### أ. خدمة توفير النفاذ إلى الانترنت :

خلال سنة 2020، شهد النشاط المتعلق بخدمات توفير النفاذ إلى الانترنت:

- ◀ تجديد ترخيصين (2)،
- ◀ نهاية صلاحية خمسة (5) تراخيص خلال سنة 2020.

#### ب. خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت :

خلال سنة 2020، سجّل النشاط المتعلق بخدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت متعاملاً واحداً (1).

### ج. خدمات مراكز النداء :

خلال سنة 2020، شهد النشاط المتعلق بخدمات مراكز النداء:

- ▶ تسليم تسعة عشر (19) ترخيصا،
- ▶ تجديد ثمانية (8) تراخيص،
- ▶ نهاية صلاحية عشرة (10) تراخيص.

### د. خدمات أوديوتاكس :

خلال سنة 2020، شهد النشاط المتعلق بخدمات أوديوتاكس:

- ▶ تجديد خمسة (5) تراخيص،
- ▶ ترخيص واحد (1) لم يتم تجديده.

### هـ. خدمات استضافة وتخزين المحتوى المعلوماتي في الحوسبة السحابية :

خلال سنة 2020، وافقت سلطة الضبط على منح ثمانية (8) تراخيص لإقامة واستغلال وتوفير خدمات استضافة وتخزين المحتوى المعلوماتي في الحوسبة السحابية.

### و. خدمات التموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي و كذا خدمات الجيوتموقع بالراديو :

خلال سنة 2020، وافقت سلطة الضبط على منح اثنا عشر (12) ترخيصا لإقامة واستغلال وتوفير خدمات التموقع و/أو التموضع بالراديو عن طريق القمر الصناعي وكذا خدمات الجيوتموقع بالراديو.

### 2. IV. ترخيص التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع (4G) :

في 11 نوفمبر 2016، المحدد لشروط وكيفية التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع في الولايات الإضافية الاختيارية، أجرت سلطة الضبط عملية قياس على شبكة الجيل الرابع للمتعامل أوبتيموم تيليكوم الجزائر خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 سبتمبر 2020، على مستوى الولايات الآتية: تيسمسيلت، سوق أهراس، الطارف، عين تيموشنت وقلمة.

لتسويق خدمات الجيل الرابع في الولايات الإضافية الاختيارية، يتوجب على المتعاملين أصحاب الرخص احترام التزامات دفاتر شروطهم بخصوص التغطية وجودة الخدمة في الولايات الخاضعة مبدئيا للالتزام التغطية بعنوان السنة الرابعة. ولهذا الغرض، وطبقا لأحكام القرار رقم 90/أخ/رم/س ض ب م / 2016 المؤرخ

وعلى هذا الأساس، أصدرت سلطة الضبط في سنة 2020، القرار رقم 54/أخ/رم/س ض ب إ/ 2020 المؤرخ في 21 أكتوبر 2020، يتضمن الترخيص للمتعامل "أوبتيموم تيليكوم الجزائر، شركة ذات أسهم" التسويق التجاري لخدمات الجيل الرابع في الولايات الإضافية بعنوان السنة الرابعة: الأغواط، تبسة، النعامة وخنشلة.

### 3. IV. تسيير الذبذبات :

في إطار تحسين جودة الخدمة لشبكات الجيل الثالث والجيل الرابع، خصّصت سلطة الضبط لمتعاملي الهاتف النقال عرض الطيف 15 ميغاهيرتز إضافية في الحزمة 2.1 جيغاهيرتز.

كما رخصت، في نفس الإطار، لمتعاملي الهاتف النقال والثابت استغلال عرض 500 ميغاهيرتز و1000 ميغاهيرتز في الحزمة 71-76 / 81-86 جيغاهيرتز المسماة E. BAND لشبكة الحزمات الهيرتزية (FH) لإرسال قدرات كبيرة.

### 4. IV. منح الأرقام القصيرة و الطويلة :

طبقاً لأحكام القانون، تتمثل مهام سلطة الضبط في إعداد مخطط ترقيم وطني ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للطلابين. تفاصيل منح موارد الأرقام مبيّنة فيما يلي:

#### 1.4. IV. الأرقام القصيرة والطويلة (non E. 164) :

- في إطار تسيير مخطط الترقيم الوطني، منحت سلطة الضبط في سنة 2020:
- ▶ ستة (6) أرقام قصيرة مكونة من 4 أرقام، من نوع الصوت مخصصة للخدمات ذات الطابع الاجتماعي و/ أو مهمة الخدمة العمومية،
  - ▶ خمسة (5) أرقام قصيرة مكونة من أربعة أرقام من نوع الصوت، مخصصة للخدمات التجارية،
  - ▶ رقم قصير واحد (1) مكون من 5 أرقام من نوع الرسائل القصيرة،
  - ▶ رقمين (2) طويلين للمكالمات الحرة.

#### 2.4. IV. الأرقام القصيرة والطويلة التي تمّ الغاؤها :

شرعت سلطة الضبط في إلغاء 18 رقما، وهذا بناء على طلب مُقدّم من طرف الأشخاص المستفيدين منها.

### 5. IV. المصادقة على التجهيزات الطرفية للاتصالات الالكترونية والمنشآت اللاسلكية الكهربائية :

بعنوان سنة 2020، درست سلطة الضبط 987 طلب مصادقة وسلّمت 475 شهادة مطابقة موزعة كالاتي:

- ▶ 117 شهادة للتجهيزات الطرفية للاتصالات الالكترونية،
- ▶ 177 شهادة للتجهيزات الطرفية اللاسلكية الكهربائية،
- ▶ 181 شهادة للمنشآت اللاسلكية الكهربائية.

## 6. IV. التوصليل البيني، الدراسة، التعديلات، الموافقة على الاتفاقيات والفهارس :

أسندت مهمة الموافقة على فهارس التوصليل البيني لمعاملتي الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور إلى سلطة الضبط وهذا من خلال النصوص التنظيمية والتشريعية الآتية:

والاتصالات الالكترونية لحساب الدولة، وفي هذا الإطار تتولى المهام الآتية: المصادقة على العروض المرجعية للتوصليل البيني والنفاذ إلى شبكات الاتصالات الالكترونية"،

المادة 13 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية والتي تنص على: " تكلف سلطة الضبط بالقيام بضمان أسواق البريد

2016، الذي يعرف فهرس التوصليل البيني على أنه: " فهرس ينشره متعاملو الشبكات العمومية وتصادق عليه سلطة الضبط ويحتوي على العرض التقني والتعريفى للتوصليل البيني المرجعي"،

المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-156 المؤرخ في 9 مايو سنة 2002، المحدد لشروط التوصليل البيني لشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية وخدماتها، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 16-107 المؤرخ في 21 مارس سنة

واللاسلكية المفتوحة للجمهور، الشروط التقنية والتعريفية لعروضهم. وتكون عروض التوصليلات البينية للشبكات منفصلة عن عروض التوصليلات البينية للخدمات"،

المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 02-156 المؤرخ في 9 مايو سنة 2002، التي تنص على: "يجب أن تحدد فهارس التوصليل البيني الخاصة بمتعاملي شبكات المواصلات السلكية

المبينة في الفهرس على دراسة النتائج المحاسبية عند 31 ديسمبر من السنة المالية السابقة. ولسلطة الضبط أجل يمتد إلى غاية 20 أكتوبر للموافقة عليه أو طلب تعديلات"،

المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 02-156 المؤرخ في 9 مايو سنة 2002، التي تنص على: " بالنسبة للسنوات المالية الموالية، يعرض الفهرس إلى سلطة الضبط في 15 يوليو من السنة الجارية كآخر أجل. وتؤسس التعريفات

خلال سنة 2020، قامت سلطة الضبط بدراسة العروض التقنية والتعريفية للتوصليل البيني للمتعاملين: اتصالات الجزائر لجزء الثابت، اتصالات الجزائر للهاتف النقال وأوبتيموم تيليكوم الجزائر والوطنية للاتصالات الجزائر لجزء النقال ووافقت عليها.

ووافقت، عن طريق القرارات، على فهارس التوصليل البيني للمتعاملين، السارية المفعول من الفترة 31 أكتوبر 2020 إلى غاية 30 أكتوبر 2021.

في الواقع، أنه بعد دراسة عروض التوصليل البيني التي اقترحها المتعاملون المذكورون، أصدرت سلطة الضبط القرارات الآتية المتضمنة تعديل الشروط التقنية والتعريفية للعروض



قرارات المصادقة على الفهارس هي:

المتضمن المصادقة على فهرس التوصيل البيني للمتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال للسنة المالية 2020-2021،

20  
أكتوبر  
2020

51

القرار

المتضمن المصادقة على فهرس التوصيل البيني للمتعامل أوبتيكوم تيليكوم الجزائر للسنة المالية 2020-2021،

20  
أكتوبر  
2020

52

القرار

المتضمن المصادقة على فهرس التوصيل البيني للمتعامل الوطنية للاتصالات الجزائر للسنة المالية 2020-2021،

20  
أكتوبر  
2020

53

القرار

المتضمن المصادقة على فهرس التوصيل البيني للمتعامل اتصالات الجزائر للسنة المالية 2020-2021.

02  
نوفمبر  
2020

55

القرار

المالية 2020-2021 هي الأخرى إدخال مبدأ التناظر التعريفي لإنهاء المكالمات بالنسبة للخدمة الصوتية. يبرر قرار سلطة الضبط باختيارها مبدأ التناظر هذا بمستوى النضج الذي بلغه سوق الهاتف النقال (المتعاملون الثلاثة الذين ينشطون في السوق منذ أكثر من 15 عاما)، وهي تهدف إلى تعزيز التبادلات بين الشبكات بما أن هيكل الحركة الناتجة في شبكات متعاملي الهاتف النقال يعرف حاليا هيمنة الحركة داخل الشبكة والذي يميل إلى تفضيل تأثيرات النادي، وفي النهاية تحفيز المنافسة والتنافس بين المتعاملين.

عرف فهرس التوصيل البيني للمتعامل اتصالات الجزائر الذي وافقت عليه سلطة الضبط بعنوان السنة المالية 2020-2021، إدخال تعريفه المرور للمكالمات الدولية انطلاقا أو باتجاه شبكات متعاملي الهاتف عبر المنشآت الدولية للمتعامل اتصالات الجزائر، وهذا طبقا لأحكام المادة 126 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، والتي تنص على أن المتعاملين الوطنيين ملزمون بتمرير الحركة الدولية الخاصة بهم الانطلاق والوصول عبر مراكز المرور التابعة لاتصالات الجزائر.

كما عرفت فهرس التوصيل البيني لمتعاملي الهاتف النقال بعنوان السنة



## 7. IV. العروض الدائمة و الترويجية لمتعاملي الهاتف الثابت و النقال :

### 1.7. IV. العروض التعريفية الدائمة و الترويجية لجزء الثابت :

خلال سنة 2020، درست سلطة الضبط 13 عرضا ترويجيا و دائما اقترحه المتعامل اتصالات الجزائر في إطار رخصة الثابت الخاصة به، منها عشر (10) عروض ترويجية مقابل ثلاثة (3) عروض دائمة.

مجموع 2020	مجموع 2019	2020		2019		طبيعة العروض
		المؤسسات	المقيمين	المؤسسات	المقيمين	
3	6	1	2	2	4	العروض الدائمة
10	5	1	9	0	5	العروض الترويجية
<b>13</b>	<b>11</b>	<b>2</b>	<b>11</b>	<b>2</b>	<b>9</b>	<b>المجموع</b>

## 2.7. IV. العروض التعريفية الدائمة و الترويجية لجزء النقال (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) :

بعنوان السنة المالية 2020، صادقت سلطة الضبط على 50 عرضا لمختلف الأجزاء (GSM، الجيل الثالث، الجيل الرابع) الذي اقترحه متعاملو هواتف النقال الثلاثة والموزعين بين عروض دائمة وأخرى ترويجية.

مجموع 2020	مجموع 2019	2020			2019			طبيعة العروض
		المختلط	الدفع المسبق	الدفع البعدي	المختلط	الدفع المسبق	الدفع البعدي	
27	49	3	14	10	18	10	21	العروض الدائمة
23	27	8	4	11	12	6	9	العروض الترويجية
<b>50</b>	<b>76</b>	<b>11</b>	<b>18</b>	<b>21</b>	<b>30</b>	<b>16</b>	<b>30</b>	<b>المجموع</b>

## 8. IV. تعزيز نشاط التنظيم :

### 1.8. IV. إجراء تسوية النزاعات :

النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين عندما يتعلق الأمر بالتوصيل البيني والنفذ وتقاسم المنشآت والتجوال الوطني من جهة، وتسوية النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين والمشاركين.

على غرار بعض هيئات التنظيم في العالم، فإن سلطة الضبط مكلفة بمهمة شبه قضائية، في الواقع، وبموجب أحكام النقطتين 9 و10 من المادة 13 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، تتمثل مهمة سلطة الضبط في الفصل في



ذلك، بالتأكيد على وجوب احترام مبدأ  
الوجاهية في كل مراحل الإجراء، والذي  
يبينه القرار الآتي:

في هذا الإطار، وضعت سلطة الضبط  
إجراء جديدا أخذا بعين الاعتبار تطور  
طرق حل النزاعات نحو الطرق البديلة  
مثل الصلح. كما أنها قامت، بالإضافة إلى

يتضمن إجراء تسوية النزاعات من طرف سلطة ضبط البريد  
والاتصالات الالكترونية.

23  
ديسمبر  
2020

القرار 61

من طرف مشترك ضد متعامل الاتصالات  
الالكترونية و/أو ما بين المتعاملين  
أنفسهم وهذا تطبيقا للتشريع المعمول به.  
ترسل استنتاجات اللجنة بعد ذلك إلى  
مجلس سلطة الضبط الذي يقوم بالفصل  
في هاته النزاعات.

من أجل معالجة فعالة للإحالات المقدمة،  
أنشأت سلطة الضبط لجنة للتحقيق في  
ملفات النزاعات متكونة من إطارات  
سلطة الضبط الذين تم تعيينهم بحكم  
خبراتهم في مجال الاتصالات الالكترونية.  
هذه اللجنة مكلفة بفحص كل ملف موجه  
إلى سلطة الضبط على شكل إحالة محررة

#### IV. 2.8. تعريف المشترك النشط في صيغة الدفع المسبق لعروض خدمات الهاتف النقال :

المؤرخ في 13 فبراير 2020 المتضمن تعريف  
المشترك النشط لصيغة الدفع المسبق  
لعروض خدمات الهاتف النقال لتنظيم  
المعايير والتعريفات التي توطر مفهوم  
المشترك النشط.

اعتبارا للتطور المستمر للإحصائيات  
العمومية ذات الصلة والضرورة لتقييم  
حالة المنافسة في أسواق الهاتف النقال،  
والمكانة المركزية التي يكتسبها مفهوم  
المشترك النشط وتعريفه الضروري، جاء  
القرار رقم 05/أخ/رم/س ض ب إ/ 2020

#### IV. 3.8. الإجراء المحدد لشروط استغلال الخدمات البريدية الخاضعة لنظام التصريح البسيط :

المحدد لشروط استغلال الخدمات  
البريدية الخاضعة لنظام التصريح  
البسيط. ويهدف هذا القرار إلى تفعيل  
ديناميكية هذا النشاط، لا سيما مع  
النمو، الملاحظ والمستقبلي، لعمليات  
التجارة الإلكترونية.

طبقا لأحكام المادتين 37 و 38 من القانون  
رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018،  
المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد  
والاتصالات الالكترونية، أصدرت سلطة  
ضبط البريد والاتصالات الالكترونية  
القرار رقم 46/أخ/رم/س ض ب إ/  
2020 المؤرخ في 13 أكتوبر 2020،

#### 4.8. IV. إجراء دراسة شكاوى المشتركين :

والتعرف عليها قصد توجيههم نحو الحلول الأكثر ملائمة والقيام بعمليات مراقبة أكثر استهدافا.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها آراء المستخدمين، قدمت سلطة الضبط إطارا

قانونيا لمعالجة شكاوى مستخدمي الهاتف الثابت والنقال، وهذا بموجب المهمة المخولة لها بموجب التشريع المعمول به لضمان أفضل معالجة من طرف المتعاملين



المتعاملين لهذه الشكاوى المقدمة. كذلك وطبقا لأحكام المقتين 16 و 17 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 المشار إليه سابقا، أصدرت سلطة الضبط قرارا موضوعه وضع إجراء لمعالجة الشكاوى وهذا تطبيقا للمادة 13، النقطة 17 من القانون رقم 04-18 المشار إليه.

للسماح بمتابعة جودة الخدمات المقدمة من طرف المتعاملين ومراقبة العروض التي يقترحونها، وفي إطار حماية المستهلكين، وضعت سلطة الضبط إجراء لمعالجة شكاوى مستخدمي الاتصالات الالكترونية.

ويطمح هذا الإجراء الى الاقتراب في كل مرة من المستهلكين. وفي هذا الإطار، تم إنشاء قنوات للتكفل بانشغالات المستهلكين، ويتجسد

هذا بالأساس في تحسين منصة تسيير الشكاوى التي وضعتها سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية منذ سنة 2015. تعتبر الشكاوى التي تم إيداعها لدى سلطة الضبط عنصرا أساسيا في القدرة التشخيصية لسلطة الضبط. في الواقع، تسمح هذه الشكاوى بتحديد كمية المشاكل التي تعترض المستخدمين والتعرف عليها قصد توجيههم نحو

أما فيما يخص الشكاوى بالأرقام فلقد قامت سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية خلال سنة 2020 بمعالجة ما مجموعه 7.322 شكوى تتعلق بالاتصالات الالكترونية.

القرار 60 ديسمبر 2020

المتضمن إجراء معالجة شكاوى المشتركين

#### 9. IV. المراقبة والاشراف :

#### 1.9. IV. مراقبة ومتابعة الخروقات التي يرتكبها متعاملو البريد و الاتصالات الالكترونية :

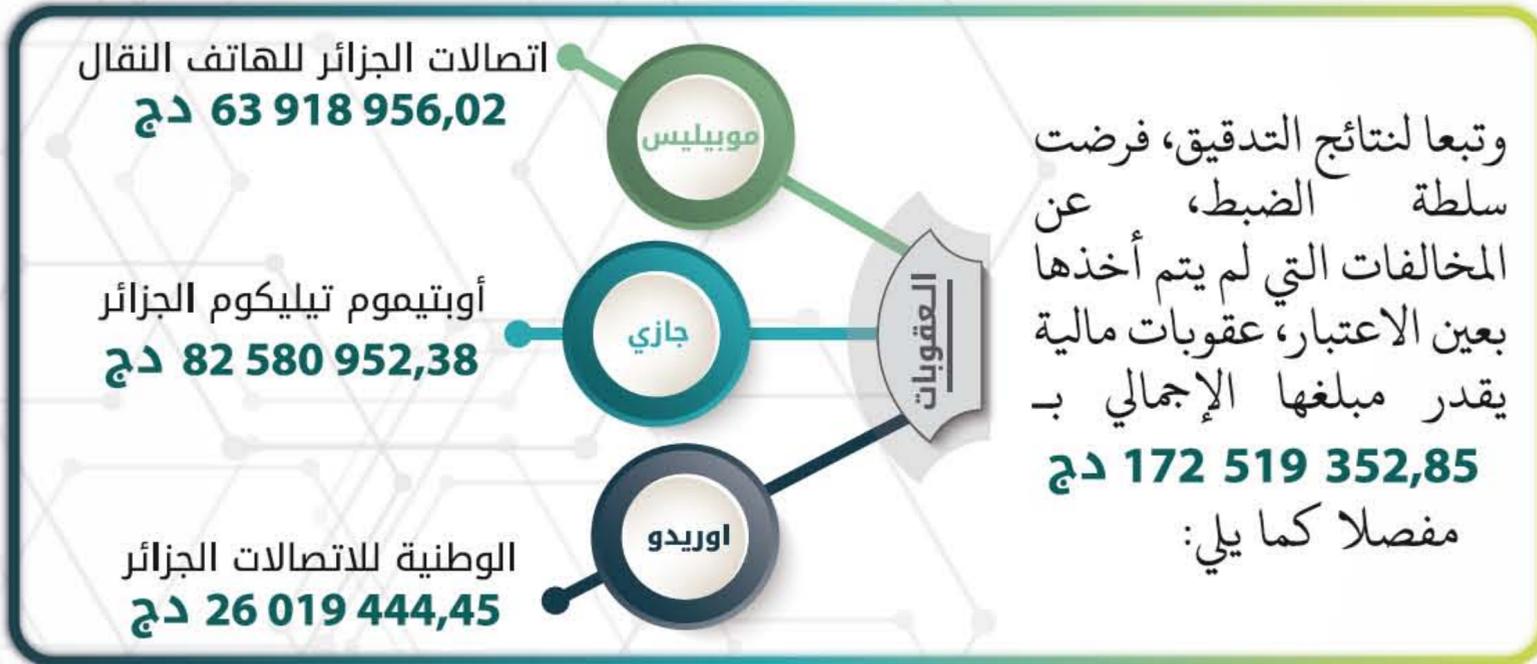
الشروط الجيل الرابع 4G الخاص بمتعاملي الهاتف النقال، أجرت سلطة الضبط انطلاقا من الفترة الممتدة من 16 فبراير

في إطار ممارستها للمهام المخولة لها بموجب القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018، وطبقا لأحكام دفتر



النقال، أوبتيكوم تيليكوم الجزائر، الوطنية للاتصالات الجزائر" للامتثال للالتزامات التغطية وجودة الخدمة لشبكات الجيل الرابع. و تبعا لهذا الإصدار، واعتبارا لتخفيف شروط الحجر الصحي، أجرت سلطة الضبط خلال الفترة الممتدة من 16 أوت إلى 25 أوت 2020 في الخمس (5) ولايات المذكورة أعلاه، عملية تدقيق لتقييم مستوى تصحيح الخروقات المسجلة والمتعلقة بالتغطية وجودة الخدمة.

إلى غاية 12 مارس 2020، عملية مراقبة وتقييم التغطية وجودة خدمة شبكات الجيل الرابع للمتعاملين في خمس (5) ولايات بعنوان السنة الثالثة وهي: البليدة، الجلفة، تلمسان، أدرار، قسنطينة. بينت نتائج هذه المراقبة أن المتعاملين الثلاثة لم يوفوا ببعض التزامات التغطية وجودة الخدمة لشبكات الجيل الرابع في هذه الولايات. قامت سلطة الضبط بتوجيه إعدار لمعاملي الهاتف النقال "اتصالات الجزائر للهاتف



وعلى هذا الأساس، أصدرت سلطة الضبط في سنة 2020 القرارات الآتية:

المتضمن تطبيق العقوبات المالية ضد المتعامل الوطنية للاتصالات الجزائر للإخلال بجودة الخدمة،

القرار 40  
29 سبتمبر 2020

المتضمن تطبيق العقوبات المالية ضد المتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال للإخلال بجودة الخدمة،

القرار 41  
29 سبتمبر 2020

المتضمن تطبيق العقوبات المالية ضد المتعامل الوطنية للاتصالات الجزائر للإخلال بالتغطية،

القرار 42  
29 سبتمبر 2020

المتضمن تطبيق العقوبات المالية ضد المتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال للإخلال بالتغطية،

القرار 43  
29 سبتمبر 2020



المؤرخ في 29 سبتمبر 2020، المتضمن تطبيق العقوبات المالية ضد المتعامل أوبتيموم تيليكوم الجزائر للإخلال بالتغطية.

29  
سبتمبر  
2020

44

القرار

مشتركي المتعاملين المذكورين، وقد بينت هذه النتائج إخلالا بمتطلبات دفاتر شروطهم. وعلى ضوء هذه النتائج، فرضت سلطة الضبط عقوبات مالية ضد متعاملي الهاتف النقال الثلاث لعدم تحديد الهوية. أما بخصوص قطاع البريد، فرضت سلطة الضبط ضد متعامل البريد السريع الدولي "UPS الجزائر"، شركة ذات أسهم عقوبة مالية تقدر بـ **4 245 078,24 دج** لعدم دفع مساهمة الخدمة الشاملة والاتاوة السنوية المنصوص عليهما في التنظيم المعمول به.

كما أجرت سلطة الضبط عمليات مراقبة التغطية وجودة الخدمة لشبكات الهاتف النقال تبعا لاستلام شكاوى مشتركي المتعاملين. خلال هذه المراقبات، تم ملاحظة بعض النقائص تتعلق بالتغطية وجودة الخدمة، قام بعدها المتعاملين بإصلاحها. كما أنه وفي إطار ممارستها لمهامها المخولة لها بموجب القانون رقم 18-04 وطبقا لأحكام دفاتر الشروط لمتعاملي الهاتف النقال الثلاثة، واصلت سلطة الضبط خلال سنة 2020، إجراء عمليات مراقبة التعرف على

#### 2.9.IV. الشكاوى المتعلقة بالتشويش :

شبكات الجيل الثاني والجيل الثالث والجيل الرابع الخاصة بهم. تتوزع هذه الشكاوى على عشر (10) ولايات، تم إجراء 20 عملية مراقبة وتحقق من التداخل في الموقع من طرف المصالح التقنية لسلطة الضبط.

خلال سنة 2020، استلمت سلطة الضبط اثنان وعشرون (22) شكاوى تتعلق بالتشويش أودعها متعاملو الهاتف النقال أوبتيموم تيليكوم الجزائر (جازي)، الوطنية للاتصالات الجزائر (أوريدو)، اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) أثرت على

#### 3.9.IV. شكاوى الخواص المتعلقة بالتعرض للحقول الكهرومغناطيسية :

الكهرومغناطيسية التي أجريت على مستوى المواقع المعنية أنها مطابقة للقيم الحدية لتعرض الجمهور للحقول الكهرومغناطيسية والتي حددها قرار سلطة الضبط رقم 82/أخ/رم/س ض ب م / 2015، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، وهذا طبقا للممارسات والمعايير الدولية.

خلال سنة 2020، استلمت سلطة الضبط 24 شكاوى أودعها المواطنون والجمعيات والتي عبروا من خلالها عن قلقهم من المخاطر المحتملة للموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من المنشآت اللاسلكية الكهربائية حول الصحة. وأظهرت قياسات حدة الحقول

جودتي® هو تطبيق للهاتف المحمول  
يعمل كأداة لقياس جود خدمة  
الإنترنت في الجزائر.



جودتي®



سلطة ضبط  
البريد والاتصالات الإلكترونية  
ARPCE



للتحميل  
امسح هنا



www.arpce.dz